The Role of Islamic Finance in controlling Global Environmental Crisis

L. M. Muhfeeth

Academic Principal, Nathuwathul Ulama, Muthur
lafeermufeeth9@gmail.com

Abstract

All economic activity occurs in the natural, physical world. It requires materials and human resources. The economic activities always generate material residuals, which enter the environment as waste or polluting emissions. The Earth, being a finite planet, has limited resources to meet unlimited needs and wants of humans, and all of this, without effecting the environment. In other words, human needs should not be realized at the expense of natural resources. A fundamental question economists have to answer is how to mitigate the effects of financial economic activities on the environment. Financing, that everyday practical subject and discipline of our lives, has been described as the study of how, why, and where individuals, groups and organizations make decisions about the financing of valuable resources in a prudent manner. This is because the environment is the platform for all human activities. Human activities affect the environment and the environment in turn, affects humans. The human and his environment are, therefore, inextricably related. It is obvious today that our planet is slowly but surely going from bad to worse where our environment is concerned. Global warming has become more evident than ever, leading to drought, famine, floods, misery, and even the spread of diseases. There are a number of reasons which cause global environmental crises but the most obvious cause above all is the overproduction of the non-essentials of people, as well as producing what is harmful to humans. This has a negative impact on the achievement of Sustainable Development Objectives, and its economic implications call for a new environmentally friendly financial system as an alternative to the traditional one. The solution to this crisis begins with a scientific assessment of which economic activities impact on the environment the most. The findings of this paper offer a detailed problem description and analysis of the causation of environmental pressures and hence provides knowledge required for reducing environmental impacts through Islamic financial system.

Keywords: Pollution, Residual, Emission, Islamic Finanace

المقدمة

الحمد لله الذي أحل لنا الطيبات، وجعل إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها سببا لدائرية وديمومة خلافة الأرض وعمارتها، بل جعلها أكثر توافقا مع الطبيعة، وأقل إضرار بالبيئة، واستنزافاً لمواردها، ومن ثم أكثر استدامة، وحرم علينا الخبائث، وجعل إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها سببا لفساد الأرض وخرابها. والصلاة والسلام على محمد رسول الله القائل: إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن اتبع هديه وسنته إلى يوم الدين أما بعد....

فقد خلق الله تعالى ما خلق بقدر، فقال تعالى: "إنا كل شيء خلقناه بقدر" (القمر: 49)، وجعله في متناول أيدي الإنسان مستقرا ومتاعا إلى أجل، فقال تعالى: ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين (البقرة: 36)، وذلك كله ليمتحنهم أيهم أحسن عملا، وأتقن صنعا، وليبلوهم هل يعمرون أم يخربون، وهل يصلحون أم يفسدون، ولأيدي الإنسان دور كبير في إعمار الأرض وإفسادها فقال تعالى: ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس

(الروم:41)، فصلاحية حياة الإنسان على وجه الأرض تتوقف على أعماله وتصرفاته، وهو الذي يتحمل تبعاتها وتداعياتها، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، وهذا كله ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يراجعون نشاطاتهم الاقتصادية الضارة للبيئة ويستبدلون بالنشاطات الصديقة لها.

وهذه المشكلة البيئية لا تؤثر على الجيل الحاضر من البشر، بل إنها تهدد كذلك حياة الأجيال القادمة، فمسؤولية الحفاظ على النظام الطبيعي للأرض مسؤولية وارثية لا تقتصر على ذرية دون ذرية، بل ما تقوم به الذرية الحالية من خير أو شر تلحق بها الذرية اللاحقة، فحيث ثبت أن الإسلام يقدم لها الرؤية والمفهوم المناسب، فذلك يكمن في خلافية الأرض وعمارتها، بمعنى أن يعمر السابق الأرض ويستغل مواردها ويتركها للاحق صالحا للسكن فيها، حتى يكون خير خلف لخير سلف، فيدعو الذين جاءوا من بعدهم ويقولون ربنا اغفر لنا ولإخوان اللذين سبقونا، ولذلك سمي الإنسان بخليفة الأرض، لأنه يخلف بعضه بعضا، ويترك ما هو أصلح وأنفع البيئات لحياتهم ولحياة أبنائهم من ذرياتهم.

ولما كانت مهمة الاقتصاد هي توفير وسائل الإشباع لحاجات الإنسان غير المحدودة عن طريق استغلال الموارد المقدرة بقدر معلوم، فلا بد من إنتاج الحاجات الأساسية التي لا بد للإنسان من إشباعها بوصفه إنسانا، كما يجب الإتقان في إنتاجيتها لإطالة عمرها وصلاحيتها ولوضع الحد من زيادة نفاياتها، وهذ كله شريطة ألا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، لأنها عنصر رئيس من عناصر الاقتصاد. وهذا مما دعاني إلى أن أوضح هذا الجانب الحيوي في هذه الوقة المتواضعة التي أسميتها "مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور الاقتصاد الإسلامي".

مشكلة البحث Research Problems

تبرز مشكلة هذا البحث وتكمن في أن بيئة الأرض ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وغيره من المخلوقات الموجودة في محيطه، تستوجب التوازن بين هذه العناصر حين استغلالها، ولا يسمح الإسلام باتباع النشاطات الاقتصادية القائمة على التقنيات الحديثة غير الرشيدة وضيق الأفق الذي يتبعه الاقتصاد العالمي الوضعي، والذي يحاول أن يشبع رغبات الجيل الحاضر ولو على حساب حاجات الأجيال القادمة، مما تشكل ضغوطا على حياة الإنسان الحاضر نفسه، الأمر الذي دعا العالم الاقتصادي إلى السعي لإيجاد رؤى بديلة أكثر توافقاً مع الطبيعة، وأقل إضراراً بالبيئة، واستنزافاً لمواردها، ومن ثم أكثر استدامة.

فرضيات البحث:

من خلال هذا البحث ستتم مناقشة الفرضيات الآتية:

1- إن الإكثار من إنتاج الكماليات والرفاهيات، وإنتاج الخبائث الضارة للصحة والبيئة سبب رئيس لتفاقم الأزمة البيئية والتغير المناخي.
2- إن الإتقان في إنتاج الضروريات والحاجيات من السلع، ومراعاة الاقتصاد والتوازن في استهلاكها، والإسراع في توزيع حقها يوم حصادها يحد من تفاقم هذه الأزمة المزمنة.
3- إن المال لكونه وسيلة رئيسة لإنتاج واستهلاك السلع والخدمات، لا بد أن يكون تمويله تمويلا رشيدا يؤدي إلى عمارة الأرض وخلافتها وليس لفساد الأرض وخرابها.

وهنا تثار العديد من التساؤلات لعل من أهمها ما يلي:

1- ما مفهوم الاقتصاد الدائري وما موقف الإسلام منه؟.
2- ما مدى ارتباط مفهوم الاقتصاد الدائري بضوابط الاقتصاد الإسلامي ؟.
3- هل من ضوابط شرعية تحكم عملية التمويل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك ؟
4- هل يمكن تفسير أسباب وتداعيات الأزمة البيئية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟
5- هل يمكن لمبادئ وضوابط الاقتصاد الإسلامية أن تسهم في علاج هذه الأزمة؟ وكيف؟

أهداف البحث Objectives of Research

1- إثبات مدى ارتباط مفهوم الاقتصاد الدائري بضوابط الاقتصاد الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة وفي وضع الحد من تفاقم الأزمات الاقتصادية والبيئية.
2- الكشف عن أسبقية الإسلام في عنايته بأمر الطبيعة بحيث لا يكاد فيه توجيه من التوجيهات إلا ويلمس موضوع الطبيعة بوجه أو بأخر.
3- الكشف عن مفهوم إعمار الأرض الذي يعني إضافة قيمة جديدة ملموسة إلى الأصول القديمة.

منهج البحث Research Methodology :

تحقيقا لأهداف البحث فإن الباحث اعتمد على المناهج البحثية المعتمدة المتمثلة في المنهج الاستقرائي: ويتمثل في تتبع المسائل محل البحث في مواقعها. والمنهج الوصفي: وذلك بوصف النصوص والمواد ذات الصلة بأهداف البحث.

ضوابط التمويل الإسلامي

ومن المعلوم أن الدورة الاقتصادية تمر بأربع مراحل هي: الاستثمار (التمويل) والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولا شك أن حاجات الإنسان ورغباته هي المحرك الرئيسي لجميع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فلا بد من مراعاة الاقتصاد والتوازن في جميع مراحل العملية الاقتصادية، بما لا يؤثر على البيئة الطبيعية، ومما لا شك فيه أن الإسلام كما أباح للإنسان التمتع بزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، ويأمر دائما بمراعاة المنهج الوسطي حين استخدامه لتلك الإباحة، فجعل أمتنا الإسلامية أمة وسطا قال تعالى: وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكون شهداء على الناس (البقرة: 143)، ورسم لنا حدودا فلا يجوز تعديها قال تعالى: كلوا واشربوا ولا تسرفوا (الأعراف: 31).

ولما كان عالمنا اليوم يعاني من أزمات اقتصاديات كثيرة، فإن المتأمل يجد أن السلوك الاقتصادي للإنسان المعاصر له دور كبير في تفاقمها، فهناك الكثير من الضوابط التي تتناول ما يجب عليه الالتزام بها بوصفه ممولا ومنتجا وموزعا ومستهلكا، لذا كان لزاما عليه الاهتمام بالتغير من السلوك الأناني الراهن وجميع النشاطات الاقتصادية الراهنة في جميع مراحلها الاقتصادية إلى تلك التي تلتزم بالقواعد والضوابط والنواميس الإلهية، وحينها تتحقق جميع الأهداف الاقتصادية السابقة المرجوة من وراء الاقتصاد الدائري، وهذا ما سوف يتم تسليط الضوء عليها في الفروع الأربعة التالية بمشيئة الله تعالى.

الفرع الأول

الضابط التمويلي

إن أهمية الضابط التمويلي نابعة من خصائص التمويل الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء كمنهج متكامل للحياة، وللدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية وتغطية حاجات الإنسان، بما يعالج النفايات ويقللها، وبما يكفل الحماية والحفاظ على طبيعة الأرض، لكونها من مواد طيبات أقل ضررا على البيئة، ولا يجوز التمويل في ظله لإنتاج الخبائث، هذا بدوره يقلل الطلب على المواد الخام الخبيث المضر، وبالتالي يقلل من تراكم النفايات والتلوث الناتج عنها ويحمي البيئة. فهناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في التمويل الإسلامي، وسنوضح بعضا من هذه الضوابط والمعايير بشيء من الإيجاز الشديد كما يلي:

الضوابط الخلقية: هي مجموعة من المبادئ والقيم الخلقية الثابتة التى توجه سلوك الممول والمستثمر، والتي أوجب الشارع الحكيم على المستثمر الالتزام بها عند استثمار ماله، وذلك بغية تحقيق مقاصد الشرع المتمثلة فى الحفاظ على استدامة تنمية المال وعلى ديمومة

تداوله، وتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة مع الحفاظ على الطبيعة تحقيقاً للقيام بواجب الخلافة لله وعمارة الأرض. والضوابط الخلقية لها دور كبير فى توجيه السلوك التمويلي نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتقليل التلوث البيئي، وعدم الإضرار بالطبيعة، والتوازن بين الموارد المقدرة بقدر ملعوم وبين تغطية حاجات الإنسان الأساسية المتعددة، وغيرها من أهداف الاقتصاد الدائري.

الضوابط الاجتماعية: هي مجموعة من المبادئ الاجتماعية التى أوجب الشرع على المستثمر الالتزام بها عند استثمار أمواله لئلا يؤدى استثماره إلى الإضرار بالمجتمع الإنسانى ومحيطه الطبيعي، حيث أوجب الابتعاد عن الاستثمار فى إنتاج السلع الضارة والخبيثة وغيرها من المنتجات ذات التأثير البيئي وتجنب التعامل فى الأعيان المحرمة، لأنها تؤثر سلبا على الإنسان والطبيعة العنصرين الرئيسيين من عناصر الإنتاج. ولذلك إن المستثمر مطالب بأن يوجه أمواله نحو المشروعات التى تنتج طيبات مشروعة لتشبع الحاجات السوية للإنسان، ذلك أن من أهداف الاستثمار إشباع حاجات الإنسان على اختلاف أنواعها بما يحفظ عليه دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله، ولا وسيلة لتحقيق ذلك إلا بالتعامل مع الطيبات، كذلك لابد من تجنب التعامل فى الأعيان المحرمة، كالخمر والخنزير والمخدرات لما فيها من إتلاف المال وتبديد الثروة فيما لا مصلحة فيه لكونها تذهب العقل وتدمره وتكون سببا لجميع الخراب والفساد في الأرض مع أن الإنسان مطالب بعمارتها وخلافتها. وإن معيار تقييم المشروعات الاستثمارية فى الإسلام مبنى على إنتاج الطيبات من السلع والخدمات، فسيادة المستهلك تكون محدودة برضاء الله واجتناب نواهيه، وبذلك فإن المشروعات المطروحة، التى تقوم على إنتاج منتجات ضارة بالإنسان أو تساهم فى الإضرار بالطبيعة تخرج من إطار المشروعات المطروحة، فهى ليست محلا للتمويل الإسلامي.

الضوابط الاقتصادية: هي مجموعة من المبادئ الاقتصادية العامة التى يؤدي التزام المستثمر بها إلى تحقيق مقاصد الشرع المتمثلة فى استمرار تداول المال وفى تحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والجماعة، والقيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الأرض، وهذه المبادئ فى جملتها مرنة، ودوائرها خاضعة للظروف والأزمنة والأحوال، كذلك لأن ضبطها يتأثر بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهى تلك الضوابط المتوزانة بين المحافظة على المال وتنميته وبين تغطية حاجات المجتمع من جهة، وبين الحفاظ على الطبيعة من جهة أخرى.

هذا وأن بيئة الأرض ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وغيره من المخلوقات الموجودة في محيطه، تستوجب التوازن بين هذه العناصر حين استغلالها، ولا يسمح الإسلام باتباع

النشاطات الاقتصادية القائمة على التقنيات الحديثة غير الرشيدة وضيق الأفق الذي يتبعه الاقتصاد العالمي الوضعي، والذي يحاول أن يشبع رغبات الجيل الحاضر ولو على حساب حاجات الأجيال القادمة، مما تشكل ضغوطا على حياة الإنسان الحاضر نفسه، الأمر الذي دعا العالم الاقتصادي إلى السعي لإيجاد رؤى بديلة أكثر توافقاً مع الطبيعة، وأقل إضراراً بالبيئة، واستنزافاً لمواردها، ومن ثم أكثر استدامة. ولم يقتصر على توليد عائد كافٍ للأجيال الحاضرة فحسب بل يمتد إلى الأجيال القادمة ومدى استفادتها منه، لذا فإنه يلزم اهتمام الممول بمراعاة اختيار المشروعات التى يمتد أثرها إلى أكبر قدر ممكن من الزمن لإفادة الأجيال القادمة، لما فى ذلك من أجر عظيم بعد موته، كما يقول الرسول: إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له. والموازنة بين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة أمر ضرورى عمل به الصحابة، كما فعل عمر بن الخطاب فى عدم تقسيم أرض العراق على الفاتحين بل فرض الخراج عليها لمصلحة أجيال المسلمين القادمين.

الفرع الثاني

الضابط الإنتاجي

يعرف العملية الإنتاجية بأنها كافة الجهود الفكرية أو العضلية التي تبذل لتحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات تساعد في الوفاء بضروريات الحياة والحاجات المعيشية من دون إسراف أو تقتير، والإسلام يعتبر الإنتاج عبادة من العبادات، ولم يسمح بالتوقف عنه حتى إن قامت الساعة، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها (الأدب المفرد 479). إلا أنه وضع له حدودا وضوابط لا يجوز أن يتخطاها القائم به، وبذلك تلتقي ضوابط النشاطات الاقتصادية بضابط الحفاظ على الموارد الطبيعية لتصب في معين وقالب واحد هو سد حاجات الإنسان كخليفة الأرض عن طريق التوازن في الحفاظ على مواردها الطبيعية المقدرة بقدر معلوم.

وقد سبق أن قلنا إن الدورة الاقتصادية تمر بأربع مراحل هي: الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فالإنتاج هو أول مرحلة من مراحل العملية الاقتصادية، لأنه هو الذي يخلق العرض من السلع والخدمات، ولا شك أن حاجات الإنسان ورغباته هي المحرك لجميع الأنشطة الاقتصادية، فمسؤولية ترتيب حاجاته الأساسية لتلبية ضرورياتها تقع على صانعي السياسات الاقتصادية.

وضابط ترتيب الأولويات يمثل أحد الضوابط الاقتصادية التى يفرضها المنهج الإسلامى للاستثمار على مالك المال، حيث يلزم الإسلام مالك المال بأن يراعى عند توجيه ماله

للاستثمار احتياجات وأولويات مجتمعه؛ فهو مطالب بتوجيه استثماراته وفق الترتيب الشرعى للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجات وتحسينات، وذلك وفق القواعد الترجيحية التى ذكرها علماء المسلمين، لا توجه الاستثمارات -مثلاً- لإنتاج الحاجات وهناك ضروريات للمجتمع لم يتم إشباعها بعد، كما يجب ألا توجه الاستثمارات للتحسينات، وهناك حاجيات للإشباع وهلم جرا

ومن أجل ذلك قد ربط الإسلام جميع النشاطات التمويلية بها فى كل الأحوال بغض النظر عن عائد ذلك الالتزام ويمكن القول بأن هذا الضابط يعد بحق من أهم الضوابط التمويلية الموجهة لسلوك الممول والمستثمر، ويعد ضابطاً ذا دافع توازني وذو وجهين، حيث يضبط تغطية الحاجات الأساسية ويمنع الاستغلال بحجة الحاجة والإضرار بالبيئة، بحيث لا يضر طرف بآخر، ولا تربح جهة على حساب أخرى، ولا ينمى أحد أمواله على حساب تدمير الموارد الطبيعية، وهذا كله بدوره يحول دون الإفراط في إنتاج الرفاهيات والكماليات التي تعتبر سببا رئيسيا لتراكم النفايات والتغير المناخي والبيئي.

وإن العناية بالإنتاج فقط لا تكفي للتنمية الاقتصادية المستدامة، بل لا بد لتحقيق هذا الهدف من الاهتمام بما يتم إنتاجه من الطيبات والإتقان في جودتها، لأنه صفة من الصفات الحميدة التي وصف الله بها نفسه، فقال تعالى: صنع الله الذي أتقن كل شيء (النمل/ 88)، ولأن له دورا في إبقاء المنتجات لأطول فترة ممكنة واستردادها ومن ثم إعاة استخدامها من أفضل الوسائل المتوفرة للحد من الأثر البيئي.

الفرع الثالث

الضابط التوزيعي

التوزيع هو المرحلة التي تتبع عملية إنتاج السلع والخدمات بغية إيصالها إلى المستهلك في المكان والزمان المناسبين، وإن المشكلة الاقتصادية التي يواجهها أي مجتمع ليست في الواقع مشكلة إنتاج بقدر ما هي مشكلة توزيع، إذ العمليتين – الإنتاج والتوزيع- هما في الواقع عمليتان متفاعلتان سويا، فالتوزيع العادل القائم على أساس نوع الإنتاج في وقت مناسب يؤدي إلى نفاده في أسرع وقت ممكن، فضلا عن توزيع ما هو حق للفقراء يوم حصاده إذا كان الإنتاج زراعيا، يسرع نفاد المنتجات ووصولها إلى المستهلكين في الوقت المناسب، وهذا كله يؤدي بدوره إلى تقليل التكدسات والنفايات، والحد من الآثار البيئية السلبية، أما التوزيع غير العادل وعدم إعطاء حق الإنتاج الزراعي يوم حصاده يؤدي إلى تراكم المنتجات، وزيادة النفايات الضارة للبيئة.

وجاءت الإرشادات المتعلقة بالتوزيع مناسبة لطبيعة الإنسان وفطرته ولطبيعة ما ينتجه الإنسان وصلاحيته، وإذا كان مما يسرع إليه الفساد من المنتجات يجب توزيعها وتوصيلها إلى أيدي المستهلكين وغيرهم من المستحقين من الفقراء الذين لهم حق في الإنتاج كحق معلوم من محاصيل الزراعة يوم الحصاد، وهذا بدوره يضع حدا من وصول جزء من المنتجات إلى النفايات.

وقد امتازت الأحكام الشرعية التي عالجت مسألة توزيع الثروة بأمور عامة (خطور عريضة) وأحكام تفصيلة، جعلتها تحقق العدالة والاستقامة في التوزيع لكل فرد من أفراد المجتمع، وفي نفس الوقت تحقق مسألة الرعاية والقوامة على المجتمع للدولة بشكل يضمن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد فردا فردا، ويساعد الدولة على إشباع الحاجات الكمالية لجميع أفراد الرعية وبشكل يمكن الدولة من القيام برعاية شؤون الناس العامة في الخدمات والمرافق وما يلزم لأمور الحياة العامة، فضلا عن مساهمته في تقليل النفايات الضارة بالصحة والطبيعة.

الفرع الرابع

الضابط الاستهلاكي

يقال: إنه كلما زاد الاستهلاك نمت جبال النفايات على وجه الأرض، بما تحتوي من مواد مستعصية على التحلل والهضم تخلف جوا ملوثا، مما يعتبر تهديدا كبيرا للبيئة ولجميع المخلوقات الموجودة في محيط الأرض، بل وصل الأمر إلى تهديد بيئة الأجيال القادمة، نظرا لذلك، ولأن السلوك الاستهلاكي هو آخر مرحلة من مراحل العملية الاقتصادية، فقد اهتم به الإسلام اهتماما كبيرا، حيث أحاطه بسياج من الحديد من طرفين محرمين، وجعل له مستوا معينا لا يجوز التجاوز به ولا النزول عنه أي جعله في مستوى يعلو على مستوى التقتير ويقل عن مستوى الإسراف، لأن كلا منهما يؤثر سلبا على الإنسان والطبيعة. وللحيلولة دون ذلك جعل الإسلام الاستهلاك المتوازن وترشيد الإنفاق وعدم التخلص من السلع والآلات والأدوات والخدمات قبل أن تستهلك بقدر معقول وسيلة للتنمية وديمومة للإنتاج ومنعا للنفايات.

والإسلام دين وسطي للأمة وسطية، لا إفراط فيه ولا تفريط، ودائما يدعو إلى إقامة الوزن بالقسط وعدم خسران الميزان، وذلك لقوله تعالى "والسماء رفعها ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان (الرحمن: 7-9)، وكما يدعو إلى التوازن في جميع الأمور الدينية والدنيوية، فيدعو إلى التوازن والتوسط والاعتدال في الإنفاق، وينهى عن الإسراف والتبذير كما ينهى عن الاكتناز والبخل والشح. وإذا كان الإسلام قد حرم النزول عن الحد الأدنى في الإنفاق، كما حرم الزيادة على الحد الأعلى

أيضا، فإن الذي يكون قد أذن فيه هو المدى الذي يقع بين الحدين اللذين نهى عنهما، هو أمر بالتوسط بينهما.

ويتحتم ذلك ويتأكد إذا قلت الموارد كما في أيام القحط والمجاعات، وهو ما أشار إليه القرآن في قصة يوسف عليه السلام، من تقليل الاستهلاك في السنوات السبع الخصبة حتى يكون هناك مجال للادخار، فقال: ما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا ما تأكلون (يوسف 47)، ثم تقليل الاستهلاك مرة أخرى في السنوات السبع العجاف، بحكم الضرورة وتوزيع المدخر على سنوات الأزمة جميعاً، فقال ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدتم لهن (يوسف 48)، وفى التعبير بقوله (ما قدمتم) ما يدل على أن ما يستهلك إنما يتم بحساب وتقدير، فهم الذين يقدمون، وهذا دليل القصد.

وهناك نوع من الإسراف يحرمه الإسلام، ويشتد في تحريمه ومقاومته، لما فيه من إفساد حياة الفرد، وحياة الجماعة، ذلك هو ما سماه الإسلام (الترف) وهو التوسع في ألوان التنعم، وأسباب الرفاهية، ويعتبره الإسلام سببا من أسباب الفساد في الأرض وسبب هلاكها وتدميرها، فقال تعالى: وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليه القول فدمرناها تدميرا(الإسراء: 16).

وفي ظل إنقاص الأرض من أطرافها، والتلوث البيئي الذي يعم الأرض اليوم، والذي يؤدي إلى رفع درجة حرارة نطاق المناخ المحيط بالأرض باستمرار، وانحسار التربة الصالحة للزراعة في ظل إفساد الإنسان للبيئة على سطحها، نتيجة استغلال الأراضي الزراعية لصالح الشركات العملاقة التي يعجبنا ادعاءاتها ودعاياتها وإعلاناتها، ولكن إذا تولت سعت في الأرض لتفسد فيها -بحجة إصلاحها- وتهلك الحرث والنسل، وفي ظروف هذه كلها، يتحتم علينا ألا يتم العبث بالطبيعة بأي شكل من الأشكال، والالتزام بضابط الاستهلاك الإسلامي لوضع الحد من تفاقم الأزمات البيئية، وبالتالي حمايتها. وذلك لأن مفهوم خلافة الأرض وعمارتها لا يعني بناء الحاضر اقتصاده على أنقاض ما بناه السابق، وهدم ما خلقه وأنتجه الخلف، بل يجب أن تكون إكمالا وإتماما لما بناه الخلف.

وهكذا ندرك أن الرشد الاستهلاكي هو القيمة العليا من القيم التي تضبط السلوك الاتستهلاكي للإنسان، وغيرها من القيم والضوابط الموجودة في المراحل الاقتصادية إنما هي لبنات في بناء ينتهي بهذه القيمة العليا قيمة الرشد الاستهلاكي، فلا غرو إن كانت هذه القيمة – كما نص الحديث الشريف- إحدى ثلاث قيم إسلامية عليها مدار الحياة والفوز في الحياة الدنيا، وأن الخروج على هذه القيم مهلك للمجتمع ومدمر لحياة الإنسان ومحيطه.

ولا جدال في أن البعد عن القصد في الغنى والفقر، أي العبد عن الرشد الاستهلاكي من فئات المجتمع المختلفة، فقراء وأغنياء، يوقع المجتمع ومحيطه في المهالك، فالسلوك الاستهلاكي

إذا انحرف إلى الإسراف، فمارسه الأغنياء والفقراء، وبالغوا في طلب السلع والخدمات، أرهقوا الإنتاج الذي يعجز عن تلبية الطلب، فيختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فترفع الأسعار على جميع المستويات ويقع المجتمع في براثن التضخم الذي يأكل الثروات ويرهق شتى الفئات، وإذا انحرف السلوك الاستهلاكي نحو التقتير، وأطاع الناس الشح، وانتشر ذلك السلوك بينهم، نقص الطلب عن المعروض، ولم يجد الإنتاج ما يحفزه على المضي قدما في طريقه، ولا ما يدعوه إلى التوسع والإضافة إلى الطاقات الإنتاجية، فضلا عن تراكم المنتجات لعدم الرواج، وغيرها من الأسباب السلبية على النشاطات الاقتصادية.

فالله سبحانه وتعالى اختار للإنسان ما ينفعه ويعينه على أداء رسالته في الحياة وما عليه سوى إتباع نهج الله والابتعاد عما نهى عنه ليكون حينها ممولا ومنتجا وموزعا ومستهلكا رشيدا عقلانيا واعيا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بإتقان عمله، وإنتاج الطيبات الصالحة للبيئة، كما يساهم في التحكم بالطبيعة بالتوزيع المناسب وباستهلاك وسطي ويكون جسرا للبناء وإعمار الأرض، لا وسيلة هدم وتدمير وتخريب لها.

وبهذا نكون قد تعرفنا على الضوابط التي قدمها الإسلام لضبط سلوك الإنسان ممولا ومنتجا وموزعا ومستهلكا، والتي هي كما قلنا بعض ما يهدى إليه القرآن الكريم " إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا (الإسراء: 9)

الخاتمة Discussion and Findings

تشتمل الخاتمة على نتائج البحث وتوصياته.

نتائج البحث:

بادئ ذي بدء لا مناص من الاتفاق على وجود أزمة بيئية في محيطنا الأرضية، وهذه الأزمة تتجلى أكثر ما تتجلى في تعاملنا مع الموارد الطبيعية لتغطية حاجاتنا اليومية، لأنه من خلال هذا التعامل المفرط اليومي مع الموارد المقدرة، وما ينجم عنه من مشكلات بيئية يومية، تبدو الأزمة في حجمها الحقيقي. ومن أعظم مشكلات تعاملنا مع الموارد مشكلة زيادة الآثار البيئية للإنتاج والاستهلاك يوما بعد يوم.

والجدير بالملاحظة أن هذه المشكلة ليست وليدة عصرنا أو نشأت فقط في زمن قريب، وإن كان حجمها تفاقم في عصرنا، إلا أن هذه مشكلة اقتصادية قديمة نواجهها منذ بداية الثورة الصناعية واتجاه العالم للاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة إلى يومنا هذا، حيث بدأ تأثير الصناعة السلبي في الظهور، وبدأت المشكلات في التصاعد.

فيمكن القول إن الأمور كانت تسير بشكل طبيعي جدا قبل هذه الاختراعات، ومع ذلك يجب أن نعترف بأن دخول تلك الآلات والأجهزة، وإن كان قد أضر بالبيئة، فإنه أيضا قد ساهم في تحسين معيشة الإنسان الاقتصادية وجعلها أكثر إنتاجا وفائدة، لكن هناك بعض الأشياء التي يظهر بها تأثير الصناعة بشكل كبير على البيئة، ولذلك يحذر الإسلام من التغيير والتطوير الذي لا يلتزم بمنهجيته، وقد قال تعالى: ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد (البقرة/ 204).

هناك طرق متعددة يمكن من خلالها مواجهة تأثير الصناعة الجامع وحماية البيئة من المخلفات الموجودة به، وهذا الحل يكمن في اللجوء إلى العملية التي ينادي بها الاقتصاد الدائري المتمثل في إعادة تدوير المخلفات، شريطة ألا يزيد الطين بلة.

ولكي يتغير واقع خارجي لا بد من إحداث تغيير في الواقع الداخلي يشمل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستثمار، وآنذاك يكون التغيير في الواقع الخارجي بحسب النشاطات الاقتصادية التي تبدلت وتسببت في تفاقم الأمر، وبحسب الأخلاقيات التي تفرزها هذه النشاطات لتكون الضابط لسلوك الإنسان مع تغطية حاجاتها ومع الطبيعة التي يعيش فيها بحيث يكون هناك التوازن بين هذا وذاك، وليس مجرد ادعاءات

من خلال ما تقدم نخلص إلى الآتي:

1- إن النشاطات الاقتصادية في الإسلام محكوم بضوابط عدة كضابط الإنتاج، وهو إنتاج ضروريات الإنسان وحاجاته والإتقان في صناعتها، وضابط الاستهلاك، الذي هو عدم تجاوز الحد المعقول في الإنفاق وعدم النزول عن المستوى المطلوب في الإنفاق. وضابط التوزيع، وهو الإسراع في التوزيع من يوم حصاده، وهو الذي يؤدي بدوره إلى نفاد المنتجات، وتقليل النفايات.
2- إن الإسلام لا يهدف إلى خفض التمويل بصورة مطلقة، وإنما يهدف إلى ضبط التمويل، وأحل التمويل لإنتاج الطيبات التي لا تؤثر على البيئة، لكونها أكثر توافقا مع الطبيعة، وأقل إضرار بالبيئة، وحرم التمويل لإنتاج الخبائث التي لها دور كبير في الإضرار بالبيئة، والاستنزاف لمواردها.
3- إن الإسلام لا يهدف إلى خفض حجم الإنتاج بصورة مطلقة، وإنما يهدف إلى ضبط الإنتاج، وجعله في الحدود التي تغطي حاجات الإنسان مع الحفاظ على موارده، حيث يوجب على الإنسان أن يصل بحجم الإنتاج إلى حد معين، كما يوجب الإتقان في الإنتاجية، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل حجم استهلاك الموارد المحدودة وبالتالي إلى تقليل حجم النفايات والحد من التأثير البيئي.

4- إن الإسلام لا يهدف إلى خفض حجم الاستهلاك بصورة مطلقة، وإنما يهدف إلى ضبط الاستهلاك، وجعله في الحدود التي تحقق مصالح الأفراد والجماعة، حيث يوجب على الإنسان أن يصل بحجم الاستهلاك إلى حد معين، ويحرم عليه أن ينقص عنه، والمسافة بين الحجمين تمثل الاستهلاك المسموح به في الإسلام، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل حجم الإنتاج، وبالتالي إلى تقليل حجم النفايات والحد من التأثير البيئي.

5- إن الإسلام لا يسمح بالتمويل للدراسات والأبحاث التي يجريها العلماء والتقنيون على الأسلحة المدمرة لتطويرها وجعلها أكثر فتكا وأوسع تدميرا، والتي تستهلك في إنتاجها كميات هائلة من الموارد وجهود علمية ضخمة لا يصدقها العقل.

6- إن الحكيم هو الذي يضع الأشياء في محلها فلا يقدم غير المهم على المهم ولا المهم على الأهم، ولا المرجوح على الراجح ولا المفضول على الفاضل، بل يقدم مح حقه التقدم ويؤخر ما حقه التأخير ويجعل لكل شيء موضعه بالقسطاط المستقيم.

7- يعتمد الإسلام للحفاظ على الطبيعة على عدة وسائل منها: استغلال القدر الكافي من الموارد المتاحة لإنتاج السلع الضرورية أولا ثم السلع الحاجية ثم الكمالية فلا يسمح بإنتاج السلع الكمالية قبل توفير ضروريات الحياة الأساسية.

توصيات البحث: Recommendations

1- ضرورة الرجوع إلى العمل بالنظام الاقتصادي الإسلامي، ومحاولة ربط النشاطات الاقتصادية في جميع مراحلها بالضوابط الاقتصادية الإسلامية دائما حتى يتحقق التوازن بين تغطية حاجات الإنسان الأساسية وبين الحفاظ على الموارد المقدرة بقدر معلوم، فضلا عن الحماية للطبيعة المحيطة بالإنسان.

2- العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق إصلاح وتغيير النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة، وذلك بزيادة إنتاج الطيبات من الحاجات وتقليل إنتاج الرفاهيات، وعدم إنتاج الخبائث الضارة بالطبيعة قدر الإمكان.

قائمة بأهم المراجع:

ابراهيم يوسف، 2012، الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة.

ابراهيم يوسف، 2013، السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي، مركز صالح كامل، الطبعة الثانية، القاهرة.

سارة الجزار 2018، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة، اتحاد الغرف العربية.

علي قره داغي 2019، فقه الميزان،

يوسف القرضاوي، 2001، رعاية البيئة في شريعة الإسلام، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة.

غازي عناية 2002، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الزهران، الطبعة الأولى.

فريد واصل، 2000، آفاق استثمار الأموال وطرقها في الإسلام، مكتبة الصفا، القاهرة.